الجامعات المصرية، وثورة 25 يناير
قراءة أولية، في علاقات، التأثير والتأثر

"مسودة أولية"

نفيسة دسوقي

30-8-2014

اندلعت ثورة 25 يناير 2011، في توقيت، كانت الجامعات المصرية، تعاني فيه من سيطرة الأجهزة الأمنية، على كل ما يتعلق بالحياة الجامعية، بدأ بالحرس الجامعي، المفروض على كافة الجامعات المصرية، ومرورا باختيار المعيد بالقسم، والتدخل في تنظيم المؤتمرات العليمة، والسيطرة على الانتخابات الطلابية، وانتخابات نوادي أعضاء هيئة التدريس، وغيرها من الأنشطة الطلابية، والأنشطة الخاصة، بأعضاء هيئة التدريس، بالجامعات المصرية.

غير أن هذه السيطرة الأمنية، لم تمنع من وجود حالة ما، من الدعوة للتغيير، داخل الجامعات المصرية، حيث شهدت الجامعات المصرية، بروزا لما عرف بمجموعة "9 مارس، لاستقلال الجامعات"، والتي قد تم الإعلان عنها، في مارس من عام 2004، كما شهدت الحركة الطلابية، بروزا لمجموعات طلابية، سياسية جديدة، مثل شباب من أجل العدالة والحرية، ومجموعة مقاومة، ومجموعة الاشتراكيين الثوريين، وشباب 6 إبريل، تلك المجموعات الشبابية، التي كانت، وقود الثورة، فيما بعد.

هذا وتحاول هذه الورقة، طرح تساؤل أولى، ذي شقيين، يتمثل الشق الأول، من هذا التساؤل في هل لعبت الجامعات المصرية، دورا فاعلا، في مجريات أحداث، ثورة 25 يناير، بمعنى أخر، هل الجامعات المصرية، كانت شريكا فاعلا، في صنع الثورة؟ أما الشق الثاني، من هذا التساؤل، فيتمثل في، هل أثرت الثورة على، الجامعات المصرية؟

إذا كانت الإجابة، بالإيجاب، على شقي التساؤل، أو أي منهما، فأن ذلك يستدعى طرح عددا من التساؤلات الفرعية:

- ما هو طبيعة الدور، الذي لعبته، الجامعات المصرية، في أحداث ثورة 25 يناير؟
- ما هي طبيعة التغيرات، التي لحقت، بالجامعات المصرية، في أعقاب حدوث الثورة؟
- هل أثرت الثورة على، طبيعة الأنشطة الطلابية، داخل الجامعات المصرية؟

- هل أدت الثورة، لبروز مجموعات جديدة نشطة، داخل الجامعات المصرية، سواء على مستوى الطلاب، أو أعضاء هيئة التدريس، أو العمال، الموظفين؟
- هل أثرت الثورة على طرح تلك القضايا المتعلقة بالشق القانوني، الخاص باللائحة الطلابية، وقانون تنظيم الجامعات، وكيف حدث ذلك وما هي نتائجه؟
- هل أثرت الثورة على بروز قضايا جديدة، لم تكن مطروحة، من قبل، داخل الجامعات المصرية، وما هي طبيعة تلك القضايا؟ وكيف تم التعامل معها؟

على أن تعمل تلك الورقة، على تقديم، رصد أولي، لمجمل القضايا، التي تم طرحها، حول الجامعات المصرية، وعلاقتها بثورة 25 يناير، مع التركيز على مرحلة ما قبل الثورة، وما إذا كانت هناك فروق معروفة، بين الجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة، وجامعة الازهر، والجامعة الأميركية، في القاهرة، في هذه المساهمة.

أولا: نبذة عن الجامعات المصرية:

قبل الشروع، في تناول العلاقة بين، الجامعات المصرية، وثورة 25 يناير، هناك ضرورة لطرح تصور عام، حول الجامعات المصرية.

بداية جاءت نشأة جامعة القاهرة، باعتبارها أقدم جامعة مصرية، في بدايتها، كجامعة أهلية، في وقت كانت مصر تعانى فيه من الاحتلال البريطاني، إلى جانب إصابتها، بآثار الركود الاقتصادي العالمي في عام 1907، ... وهكذا لم تولد الجامعة المصرية، في لحظة مواتية، من الناحية الاقتصادية ... وإن كانت نشأتها، قد جاءت مصاحبة للحظة التي اشتعلت فيها جذوة الحركة الوطنية، في أعقاب حادثة دنشواي، عام 1906 ... الأمر الذي دعا مصطفي كامل، إلى أن يكتب في صحيفة "المؤيد " دعوة إلى البدء في، جمع التبرعات، لإنشاء الجامعة، تلك الدعوة، التي استجاب لها، سعد زغلول وقاسم أمين ومحمد فريد وأحمد لطفي السيد، وغيرهم كثيرون، من رجال الفكر والثقافة آنذاك، وقد افتتحت، جامعة القاهرة ، في 21 ديسمبر، من عام 1908، تحت مسمى الجامعة المصرية، كجامعة أهلية، تهدف إلى العمل على النهوض بالمجتمع المصري، في شتى المجالات، ثم أعيد تسميتها مرة أخرى، في سنة 1940، حيث سميت جامعة فؤاد الأول، وبعد ثورة 23 يوليو 1952، أعيد تسميتها، مرة أخرى، لتحمل اسم جامعة القاهرة[1].

[1] - مالكولم ريد، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة، (ترجمة) إكرام يوسف، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى يناير 7997، ص 11- 46.

في أعقاب ثورة 23 يوليو 1952، توالى تأسيس الجامعات الإقليمية، حيث وصل عدد الجامعات المصرية الحكومية، إلى نحو عشرين جامعة، إضافة إلى (19) جامعة خاصة ودولية.

وفيما يلي عرض لأهم الإحصاءات الخاصة، بالجامعات المصرية، في العام الدراسي 2010/2009، وهو يعد أخر عام دراسي، قبل الثورة.

بلغ إجمالي عدد الطلاب والطالبات، المقيدين، بالجامعات المصرية، الحكومية، في العام الدراسي، 2010/2009، نحو (1934561)، طالب وطالبة، في حين بلغ إجمالي، عدد الطلاب، والطالبات، المقيدين بالجامعات الخاصة والدولية، في ذات العام، نحو (70309) طالب وطالبة[2].

أما بالنسبة، لأعداد أعضاء هيئة التدريس، ومعاونيهم، في الجامعات الحكومية، في العام الدراسي، 2010/2009، فقد بلغ تعدادهم، نحو (77368) عضو هيئة تدريس، ومعاون. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة لهم، بالجامعات الخاصة، في ذات العام، نحو (5137) عضو هيئة تدريس ومعاون[3].

هنا نلاحظ حجم التفاوت الرهيب، ما بين أعداد الطلاب والطالبات، الملتحقين، بالجامعات الحكومية، مقارنة، بأعداد الطلاب، والطالبات، الملتحقين، بالجامعات الخاصة والدولية، كذلك الحال، بالنسبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة لهم.

هنا يمكن أن نلاحظ ضخامة الكثافة الطلابية، مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس، والفئة المعاونة لهم، ويزداد الأمر سوءا إذا ما علمنا إن جزء من هذا العدد المقيد على قوة الجامعة، من أعضاء هيئة التدريس، معار للعمل في الخارج، ففي العام الدراسي 2008/ 2009، على سبيل المثال، كان عدد الأساتذة المعارين للخارج، في جامعة القاهرة، 919 عضو هيئة تدريس، منهم 645 معار لدول عربية، و39 معارون بجامعات دول غير عربية، و234 معار داخل مصر، إما بجامعات أخرى، أو مؤسسات ذات صلة[4]. هذا بخلاف وجود نسبة هائلة من أعضاء هيئة التدريس، والفئة المعاونة لهم، يعملون بجانب عملهم بالجامعة، عملا أخر، سواء كان هذا العمل يرتبط بذات طبيعة عملهم، في مجال التدريس، والبحث، أو يتعداه ليصل، إلى وجود فئة منهم تعمل، في مجالات عمل، بعيدة كل البعد، عن طبيعة عملهم بالجامعة، وهو ما من شأنه، العمل

[2] أنظر جدول (1) وجدول (2) من الملحقات.

[3] أنظر جدول (3) وجدول (4) من الملحقات.

[4] – النشرة السنوية، للجامعات الحكومية في مصر، طلاب مقيدون – أعضاء هيئة التدريس، 2009/2008، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أغسطس 2010 ، ص 94 .

على، تشتيت جهودهم، ومن ثم ضعف قدرتهم على، إحداث نوع من التراكم النوعي، فيما يتعلق بمهارتهم الخاصة، بمجالي التدريس والبحث العلمي.

هذا إلى جانب أن تلك الإحصاءات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والفئة المعاونة لهم، تشهد أزمة، تتعلق بانخفاض أعداد الفئات الشابة، من مدرسين، ومدرسين مساعدين، ومعيدين، فهم يمثلون إحصائيا ما يشبه الهرم المقلوب، ذلك أن أعداد المدرسين، يفوق أعداد المدرسين المساعدين، وأعداد المدرسين المساعدين، يفوق أعداد المعيدين. الأمر ذاته نراه بين فئتي الأستاذ والأستاذ المساعد، حيث نلاحظ انخفاض أعداد الأساتذة المساعدين، عن أعداد الأساتذة، إضافة إلى أن بعض هؤلاء الأساتذة، أساتذة متفرغون، أي أنهم قد تعدوا سن الستين، ومنهم من تعدى سن السبعين. وهو ما يعنى ضمنا أنه ربما، بعد مرور، عدد من السنوات، تكتشف الجامعة، أنها تعاني حالة ندرة شديدة، في عدد أعضاء هيئة التدريس، وربما اختفاء تام لبعض التخصصات، نتيجة عدم وجود أعضاء في تلك التخصصات.

كما أن تصاعد نسبة أعداد المدرسين، مقارنة بفئة الأستاذ، والأستاذ المساعد، تشير إلى أزمة أخرى، تتعلق بوجود نسبة، لا يستهان بها، من المدرسين، يتوقفون طويلا، عند مرحلة الحصول على درجة الدكتوراه، دون السعي الجاد، للحصول على الترقية، لدرجة أستاذ، أو أستاذ مساعد، وذلك لما يرتبط بتلك، الدرجات العلمية، من جهد، يتعلق بإجراء عدد من الدراسات، والنشر في مجلات علمية، والمشاركة في مؤتمرات، محلية ودولية.

كما يمكن ملاحظة، ذات الملاحظة، إذا ما تأملنا تلك الاحصاءات على مستوى الجامعات الحكومية، بصفة عامة، ففي حين يبلغ عدد الأساتذة، نحو (14341)، يرتفع عدد المدرسين، ليبلغ نحو (20725) مدرس.

أما بالنسبة للجامعات الخاصة، والدولية، فالأمر جد مختلف، فأعداد أعضاء هيئة التدريس، والفئة المعاونة لهم، منخفض للغاية، فهم في إجمالهم، على مستوى (19) جامعة، لم يصلوا لإجمالي جامعة واحدة، مثل جامعة القاهرة، على سبيل المثال، كما أن هؤلاء الأساتذة هم أنفسهم، في غالبيتهم، ينتمون للجامعات المصرية الحكومية.

هذا وقد شهد العام الجامعي 2009-2010، صدور تقرير حالة التعليم العالي في مصر، الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وخبراء البنك الدولي، والذى رصد العديد من الانتقادات لحالة التعليم العالي في مصر، وقد جاء نقص التمويل على رأس تلك الانتقادات ، إضافة إلى أن ميزانيات الجامعات، تتم بناء على قوائم نفقات مدرجة من قبل وزارة المالية، ومن المثير أن

نفقات الأبحاث ليست بندا من هذه البنود، هذا بالإضافة إلى ان المؤسسات البحثية لا تملك حرية تغيير النفقات المدرجة، في أي من القوائم ، ويضيف التقرير أن من الافضل ان تخصص على الأقل نسبة 20% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم، وذلك بدلا من ال13 % المعمول بها حاليا، ودعا التقرير إلى ان يظل التمويل الحكومي، هو المصدر الرئيسي، لدعم التعليم العالي[5].

من جانب آخر كشف تقرير للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي، والتكنولوجيا، عن غياب أي خطة قومية، تحدد إطارا زمنيا لنوعية الخرجين، من التعليم الجامعي والعالي، الأمر الذى أدى إلى وجود خلل ونقص ملحوظ في بعض التخصصات ، وزيادة كبيرة في تخصصات أخرى... وفى جميع الحالات فان التقرير يشير إلى انخفاض مستوى الخرجين، في الجامعات المصرية، إلى حد صار معه هذا المستوى، غير قادر على المنافسة إقليميا وعالميا[6].

هذا وقد اندلعت ثورة 25 يناير، 2011، في سياق عام، تموج فيه، الجامعات المصرية الحكومية، بحالة من الطرح، للعديد من القضايا، التي تخص وضعية أعضاء هيئة التدريس، والسيطرة الامنية على الجامعات، وفى هذا السياق، يمكن الإشارة إلى اجتماع المكتب الدائم لنوادي اعضاء هيئة التدريس، والذى عقد، بجامعة الأزهر، والذى شدد على ضرورة وضع كادر جديد لرواتب أعضاء هيئة التدريس، والبحوث بالجامعات والمعاهد، ومعاونيهم، وطالبوا بضرورة إصدار قانون خاص بمعاشات الأساتذة، كما أشاروا في بيانا لهم "**إن المطلب الرئيسي للجامعات المصرية ومراكز البحوث هو الاستقلال المادي والإداري، بما يفتحه امامهم من فضاء الحريات الأكاديمية، وكف عنها شتى أنواع التدخلات للسماح لها بناء الأجيال الناشئة على أساس حرية الفكر والتعبير**[7]".

كما شهدت الجامعات المصرية، قبيل اندلاع ثورة 25 يناير، صدور حكم قضائي، بطرد الحرس الجامعي من الحرم الجامعي بالجامعات المصرية، غير أن هذا الحكم القضائي لم يدخل حيز التنفيذ، إلا في أعقاب اندلاع الثورة.

كما

ثانيا: دور الجامعات المصرية في الثورة:

---

[5] جريدة الشروق23-3-2010.

[6] جريدة نهضة مصر26-10-2009.

[7] جريدة المصري اليوم25-4-2010.

في هذا الجزء يمكن طرح التساؤل الخاص التالي: هل لعبت الجامعات المصرية، دورا فاعلا، في مجريات أحداث، ثورة 25 يناير، 2011، بمعنى أخر، هل الجامعات المصرية، كانت شريكا فاعلا، في صنع الثورة؟ وما هو طبيعة هذا الدور، الذي لعبته، الجامعات المصرية، في أحداث ثورة 25 يناير؟

قبل تناول دور الجامعات المصرية، في أحداث الثورة، يمكن الإشارة إلى شكل الخريطة التفاعلية، داخل الجامعات المصرية، فيما يتعلق، بأعضاء هيئة التدريس، بالجامعات الحكومية المصرية. ويمكن ملاحظة بروز عدد محدود من النماذج لأعضاء هيئة التدريس، ترتبط تلك النماذج بالأساس، من موقعهم من ممارسة العمل العام، مع غياب شبه تام لباقي الأعضاء. يسجل بروز أعضاء مجموعة 9 مارس، إلى جانب مجموعة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وما يمكن أن نطلق عليهم أساتذة الحزب الوطني، أو أساتذة النظام السابق، وهم الفئة التي كانت تسيطر على المناصب الإدارية بالجامعة، من عمداء للكليات، ووكلاء للكليات، ونواب للجامعة، إلى جانب رئيس الجامعة، بالإضافة إلى سيطرتهم على نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية، قبيل ثورة 25 يناير، 2011. وإذا ما تم الابتعاد عن الفئات الثلاث السابق الإشارة إليها سنجد فئة من الغالبية العظمى، من أعضاء هيئة التدريس، والتي يطلق عليها المجتمع الأكاديمي، بالجامعات المصرية الحكومية، بشكل مجازى، "الفئة الخاملة"، وهنا لا يقصد، بوصفهم أنهم "فئة خاملة"، موقفهم من ممارسة النشاط العام فحسب، وإنما غيابهم، شبه التام، عن التفاعل الاجتماعي، داخل فضاء الجامعة، وذلك لانشغالهم التام، بالسعي وراء التحصيل المادي. ذلك أن الجامعة، حتى بعد تطبيق، ما يعرف بسياسة تحسين الأجر، من خلال منظومة سياسات ضمان جودة، مازالت غير قادرة على توفير العائد المادي المناسب، لعضو هيئة التدريس، بالدرجة التي تغنيه عن البحث عن سبل لزيادة دخله، من مصادر أخرى، خارج الجامعة، وذلك إما بالعمل بالجامعات الخاصة، أو من خلال الدروس الخصوصية، أو العمل في مشروعات بحثية، بمؤسسات بحثية، خارج الجامعة، أو السعي الحثيث للسفر للعمل بالجامعات العربية، وهى فرص محدودة على أيه حال، لا تتاح سوى لعدد محدود من الأعضاء، أو الانشغال بمشروعات خاصة، بعيدة كل البعد عن مجال البحث والتدريس. وتضم تلك "الفئة الخاملة"، إلى جانب عدد لا بأس به من الأساتذة، والأساتذة المساعدين، والمدرسين، كافة المعيدين، والمدرسين المساعدين، ذلك أنهم أبرز نموذج لهذا الغياب التام، وليس أدل على ذلك، من غيابهم من التمثيل، بالثلاث الفئات المشار

إليها سابقا، سواء 9 مارس، أو الإخوان المسلمين، أو حتى أتباع النظام السابق، فهم غير ممثلون، وغير متفاعلون اجتماعيا، داخل الجامعة. غير أن هذا الوضع، قد تغيير قليلا، في أعقاب الثورة.

أما بالنسبة للطلاب، فالأمر غير ذلك تماما، فقد شهدت مرحلة ما قبل الثورة، بروز لمجموعات طلابية سياسية جديدة، ظهرت في سياق حركة كفاية، وفى سياق حركة الاحتجاج العمالي، الذي شهدته مصر، في 2008، إلى جانب الاحتجاج، على تغيير الدستور، والدعوة لتوريث الحكم.

على المستوى التشريعي الخاص، بوضع الجامعات المصرية، الحكومية، وعلى مدار العديد من السنوات، قبيل الثورة، شهدت الحركة الطلابية دعوة منتظمة، ومستمرة، مطالبة، بتغيير اللائحة الطلابية، إضافة لتغيير، قانون الجامعات.

أما الوضع بالنسبة للجامعات الخاصة والدولية، فالوضع مختلف تماما، فلم تكن تلك الجامعات، قبيل الثورة، محل اهتمام، إلا من زاوية، أثر نشأة، تلك الجامعات، على الحق، في التعليم المجاني، فحين تثار قضية مجانية التعليم، يأتي الحديث عن الجامعات الخاصة والدولية.

فيما يتعلق بمدى مساهمة، الجامعات المصرية، في أحداث الثورة، وما إذا كانت هناك فروق معروفة، بين الجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة، وجامعة الازهر، والجامعة الأميركية، في القاهرة، في هذه المساهمة. فأنه يمكن الإشارة، إلى أن اندلاع، أحداث الثورة، لم يرتبط بشكل مباشر، بحدث ما داخل، الجامعات المصرية، سواء الحكومية، منها أو الخاصة.

غير أن هناك ثلاث أحداث، كان لهما تأثير دال، على تلك العلاقة، الحدث الأول، حين دعت، مجموعة 9 مارس لاستقلال الجامعات، ومجموعة الاخوان المسلمين، أعضاء هيئة التدريس، بالجامعات المصرية، لخروج بمسيرة، في يوم 8 فبراير، من أمام بوابة، جامعة القاهرة، باعتبارها الجامعة الأم، كما يطلق عليها، إلى ميدان التحرير، وذلك للمشاركة في اعتصام التحرير، خلال الـــ 18 يوم، والتي عرفت، بأيام التحرير. وقد شارك العديد من، أعضاء هيئة التدريس، من مختلف الجامعات المصرية، في هذه المسيرة، وقد كانت تلك، بمثابة أول رسالة تأييد، من المجتمع الأكاديمي المصري، لثورة 25 يناير. الحدث الثاني، حين ارتدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب في جامعة الأزهر، زيهم الأزهري، متجهين في مسيرة انطلقت من مشيخة الأزهر إلى ميدان التحرير. كان ذلك بمثابة رسالة دعم ثانية للثورة، من أعضاء هيئة التدريس، وطلاب، ومشايخ الأزهر.

أما الحدث الثالث، فقد كان، حين استخدمت قوات الشرطة مباني الجامعة الأمريكية، المطلة على ميدان التحرير، في ضرب المتظاهرين، حيث بادرت، إدارة الجامعة الامريكية، بإصدار بيان لها، تنفى فيه أي علاقة للجامعة الأمريكية بالقاهرة، بتلك الأعمال.

وبعيدا عن هذه الأحداث الثلاث، فأن طلاب الجامعات المصرية، وأعضاء هيئة التدريس، بتلك الجامعات، قد شاركوا بأحداث الثورة، كمواطنين مصريين، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الفئات الاجتماعية.

ثالثا: أثر ثورة 25 يناير، 2011، على الجامعات المصرية:

شهدت الجامعات المصرية، حراكا كبيرا، على عدة مستويات، تستوي في ذلك الجامعات الحكومية المصرية، مع العديد من الجامعات الخاصة والدولية، حيث شهدت العديد من الجامعات حالة من تزايد الأنشطة الطلابية، السياسية، حتى أن الطلاب في جامعة القاهرة، قد وصل بهم الأمر إلى الاعتصام، داخل الحرم الجامعي، لمدة وصلت إلى نحو سبعين يوما (مثال اعتصام طلاب كلية الإعلام)، للمطالبة، بإقالة عميد كلية الإعلام.

هذا بالإضافة إلى بروز مجموعات سياسية طلابية جديدة. كما شهدت الجامعات المصرية، تنفيذا لحكم المحكمة الخاص بطرد الحرس الجامعي من الجامعات، ومن ثم الاستعانة، بالأمن المدني.

كما شهدت الجامعات، المصرية، الحكومية، إجراء للعملية الانتخابية، على مستوى الاتحادات الطلابية، وانتخابات نادي أعضاء هيئة التدريس، وانتخابات القيادات الجامعية، والتي سبقتها موجة عنيفة من التظاهرات والاعتصامات الطلابية.

هذا وقد شهد العام الدراسي، 2011/2010 حدثا لم يحدث له مثيل، من قبل، بالجامعات المصرية، حيث تم عقد انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية الحكومية، مرتين. المرة الأولى، كما هي العادة، مع بداية العام الدراسي، والمرة الثانية، مع بداية الفصل الدراسي الثاني، والذي جاء في أعقاب اندلاع ثورة 25 يناير، حيث أستهل المجلس الأعلى للجامعات، بداية الفصل الدراسي الثاني، بإصدار قرار خاص، بحل جميع الاتحادات الطلابية بجميع الجامعات المصرية، على أن تجري العملية الانتخابية في غضون ستين يوما، من بداية الفصل الدراسي، ومن ثم، تم العمل على فتح باب الترشيح، لانتخابات الاتحادات الطلابية.

ذلك في الوقت الذى عمت الجامعات المصرية، موجة من الاحتجاجات الطلابية، المطالبة بإقالة رؤساء الجامعات، والنواب والعمداء والوكلاء، والمطالبة بأن يكون اختيارهم، عبر الانتخاب الحر، وليس عبر آلية التعين، التي كانت متبعة، والتي كانت تقوم بالأساس، على الاختيار، وفقا للانتماء، للجنة سياسات، الحزب الوطني، كما طالبوا، بوضع لائحة طلابية جديدة، ووضع قانون جديد، لتنظيم الجامعات، ومن ثم تم حل الاتحادات الطلابية، وإجراء انتخابات جديدة.

هنا تجدر الإشارة، إلى بروز مجموعات طلابية جديدة، داخل الجامعات المصرية الحكومية، فى أعقاب الثورة مثال:

حركة تحرير – حركة شارك – حركة نضال القومية – حركة القصر الحر – حركة مقاومة. كما برزت تلك المجموعات، المنتمية لعدد من الاحزاب السياسية، مثال طلاب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وطلاب مصر القوية، وطلاب حزب الدستور، والحزب المصري الديمقراطي. حتى أن فضاء الجامعة، كان قد تحول خلال الانتخابات الرئاسية في 2012، إلى ساحة عامة للدعوة، لمختلف مرشحي الرئاسى، حيث عقدت العديد من المؤتمرات والانشطة الطلابية، المؤيدة لمختلف، المرشحين داخل الجامعة. هذا بخلاف المجموعات، التي كانت موجودة بالفعل، من قبل الثورة، مثال الاشتراكيين الثوريين، وعدالة حرية، و6 أبريل، والإخوان المسلمين.

كما برزت أنشطة طلابية جديدة بالجامعات الخاصة والدولية، لم تكن مطروحة من قبل، حيث برزت ولأول مرة مجموعة من الاحتجاجات الطلابية لعدد من الطلاب، بعدد من الجامعات الخاصة والدولية، أرتبط بعضها بقضايا مطلبية طلابية بحتة مثل زيادة الرسوم الدراسية، وارتبط بعضها ببعض الأحداث العامة، مثال حادثة اغتيال شباب ألتراس أهلاوى ببورسعيد، والتي راح ضحيتها، عدد من طلاب، الجامعات المصرية، سواء الحكومية منها، أو الخاصة أو الدولية.

هذا وقد شهدت الجامعات المصرية، ولأول مرة، حركة احتجاج من قبل العمال والموظفين، بالجامعات المصرية، للمطالبة بحقهم في التثبيت، وبمختلف حقوقهم المادية، ولعل إضراب عمال الجامعة الامريكية هو الأبرز في ذلك المجال، حيث أعلن العمال إضرابهم عن العمل للمطالبة بحقهم في التثبيت، وحقهم في أجر عادل، وقد ساند ذلك الإضراب عدد من اعضاء هيئة التدريس، والعديد من الطلاب، المحسوبين على التيار الاشتراكي بالجامعة.

هذا وقد شهدت الجامعات المصرية الحكومية، حالة من "المخاض الثوري"، إذا جاز التشبيه، إبان الدعوة، لانتخابات الإدارة الجامعية، عميد ورئيس الجامعة. حيث عقدت العديد من اللقاءات والمؤتمرات، التي طرحت على المجتمع الأكاديمي مختلف القضايا الخاصة، بالجامعات المصرية،

من تعديل للائحة الطلابية، وقانون تنظيم الجامعات، وتلك القضايا المتعلقة بتطبيق نظام الضمان والجودة بالجامعات المصرية وأجور أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لهم.

بصفة عامة، يمكن الإشارة إلى، بروز عدة ملامح لتأثير الثورة على الجامعات المصرية، يمكننا رصد اهم ملامحها فيما يلى:

– أولا اختلاف المناخ، داخل الجامعات المصرية، والذي صاحب الاعتماد على آلية الانتخاب في اختيار القيادات الجامعية. ومدى تأثير ذلك، في المستقبل، على تفعيل آلية الحوكمة داخل الجامعة، إضافة لأثر ذلك على عملية الاستقلالية، داخل الجامعة.

– اختلاف المناخ المتعلق بالأنشطة الطلابية، وبروز الأنشطة المتعلقة بالعمل السياسي، وبعض الأنشطة الفنية، وأثر ذلك على أشكال التفاعل الطلابي داخل الحرم الجامعي. وخاصة مع بروز تلك المجموعات السياسية الجديدة، وبروز حالة التلاحم، بين الأنشطة الطلابية، ومجريات الأحداث على مستوى المجتمع المصري ككل، هذا مع بروز فئة جديدة من المستقلين، الذين برزوا في اعقاب الثورة.

– بروز أهمية الشق القانوني، المتعلق بتغيير اللائحة الطلابية، وقانون تنظيم الجامعات، في التأثير على مجمل العملية التعليمية، وما يرتبط بها من قضايا الحوكمة، والاستقلالية، الحرية الأكاديمية.

– بروز قضايا العاملين بالجامعة، والذين استفادوا من المناخ العام، داخل الجامعة، حيث شكلوا في جامعة القاهرة، على سبيل المثال، ما قد عرف بائتلاف العاملين، بجامعة القاهرة، الذي ساهم بدوره في الدعوة لعدد من الوقفات الاحتجاجية، المطالبة بعدد من المطالب الخاصة، بتثبيت العمالة المؤقتة، وزيادة الأجور والحوافز والمكافآت.

بصفة عامة، فأن الفضاء العام، بالجامعات المصرية، قد شهد تغييرا ملموسا، سوف يؤثر دون شك، على مستقبل الجامعة، على المدى القصير والبعيد.

ملحقات:

جدول (1): أعداد الطلاب والطالبات، الملتحقين، بالجامعات المصرية الحكومية، في العام الدراسي، 2009/2010[8]

	الجامعة	الطلاب	الطالبات	إجمالي العدد	النسبة
1	القاهرة	460494	440350	304444	4556
2	الاسكندرية	889993	703757	793750	7050
3	عين شمس	93888	11558	808180	1058
4	أسيوط	38500	33783	78883	357
5	طنطا	45544	49032	94546	459
6	المنصورة	52957	70969	723926	657
7	الزقازيق	54434	58495	409989	554
8	حلوان	11556	51326	92222	152
9	المنيا	84989	84444	58433	854
10	المنوفية	36332	35231	11563	351
11	قناة السويس	16292	12210	31532	152
12	جامعة الوادى	23603	29277	25220	257
13	جامعة الأزهر	203265	112262	315533	1653
44	الفيوم	40424	46662	24392	4.4
15	بنى سويف	23736	79003	72739	2.2
16	كفر الشيخ	10168	11583	81151	153
77	بنها	30236	29111	59311	351
18	سوهاج	77277	72700	32677	7.7
19	بورسعيد	8786	8509	77259	059
20	الشرطة	6436	13	6449	0.3
	الإجمالي العام	922520	952011	1931561	100

جدول: (2) أعداد الطلاب والطالبات، الملتحقين بالجامعات الخاصة والدولية، في العام الدراسي، 2009/2010[9]

	الجامعة	الطلاب	الطالبات	إجمالي العدد	النسبة
1	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	5081	8948	2029	44.4
2	مصر الدولية	8851	3549	6400	9.1
3	مصر للعلوم والتكنولوجيا	4534	9587	11121	20.1
4	6 أكتوبر	8789	3966	72755	7257
5	الامريكية بالقاهرة	8468	8587	5055	7.2
6	الأهرام الكندية	996	644	7670	2.4
7	البريطانية	4845	793	8638	3.8
8	الفرنسية	169	838	707	0.6

2- الجهاز المركزي، للتعبئة العامة والاحصاء، التعليم العالي في مصر، (احصاءات – مؤشرات) 2010/2009، إصدار، يوليو 2012، ص ص 440-111

[9] - الجهازر المركزى، للتعبئة العامة والاحصاء، التعليم العالى فى مصر، (احصاءات – مؤشرات) 2010/2009، إصدار، يوليو 2012، ص ص 757-158.

9	المصرية الروسية	131	544	1305	1.9
10	فاروس	8118	1910	4388	6.2
11	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	1135	440	7575	2.2
12	سيناء	2156	4484	3340	4.8
13	المستقبل	1839	4304	3443	455
44	الالمانية	223	853	7676	2.4
15	النيل	34	77	51	0.1
16	النهضة	965	816	1181	255
77	الدلتا	295	58	353	055
18	المصرية للتعليم الإلكتروني	44	29	103	0.1
19	الجامعة العربية المفتوحة	972	607	7579	2.2
	الإجمالي العام	38775	38737	7030	100

جدول: (3) أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، فى الجامعات المصرية الحكومية، خلال العام الدراسي، 2010/2009[10]

	الجامعة	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	معيد	العدد الإجمالي	النسبة
1	القاهرة	2503	7677	2370	8818	2244	10952	1152
2	الاسكندرية	4486	733	7379	4400	7387	6385	8.3
3	عين شمس	4854	1362	2644	4645	1552	9027	77.7
4	أسيوط	658	459	857	783	645	3402	4.4
5	طنطا	576	534	933	798	577	3118	4.4
6	المنصورة	853	101	1306	1322	1088	5270	6.8
7	الزقازيق	1193	739	7297	1191	976	5396	7.0
8	حلوان	579	844	4402	849	692	4336	..6
9	المنيا	634	115	611	559	464	2443	355
10	المنوفية	435	430	915	220	605	3205	1.1
11	قناة السويس	112	393	844	738	595	3012	3.9
12	جامعة الوادى	87	151	442	883	544	7777	1.9
13	جامعة الأزهر	1252	1523	3072	1181	4264	9492	12.3
44	الفيوم	116	186	449	373	344	4498	1.9
15	بنى سويف	116	448	452	370	369	4455	1.9
16	كفر الشيخ	158	118	230	226	105	837	1.1
77	بنها	616	450	112	685	690	3153	1.1
18	سوهاج	777	158	322	358	250	1295	7.7
19	بورسعيد	58	727	342	232	206	965	1.2
20	الشرطة	8	15	26	1	0	50	0.1
	الإجمالي العام	44341	11103	20125	16692	11501	11362	100

[10] – الجهازر المركزى، للتعبئة العامة والاحصاء، التعليم العالى فى مصر، (احصاءات – مؤشرات) 2010/2009، إصدار، يوليو 2012، ص ص 442- 446.

جدول: (4) أعداد أعضاء هيئة التدريس، ومعاونيهم، بالجامعات الخاصة والدولية، في العام الدراسي، 2009/ 2010[11]

	الجامعة	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	معيد	إجمالي	النسبة
1	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	707	36	772	99	377	161	44.8
2	مصر الدولية	22	62	151	39	206	540	1055
3	مصر للعلوم والتكنولوجيا	445	56	155	464	294	844	1..8
4	6 أكتوبر	72	26	776	109	198	581	11.3
5	الامريكية بالقاهرة	92	180	138	0	0	110	8.0
6	الأهرام الكندية	15	3	8	5	45	76	155
7	البريطانية	30	44	57	37	110	848	4.8
8	الفرنسية	7	2	9	11	9	38	0.7
9	المصرية الروسية	44	6	10	9	45	84	1.6
10	فاروس	32	12	61	64	434	303	..9
11	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	24	6	33	27	85	775	3.4
12	سيناء	24	12	21	20	120	797	3.8
13	المستقبل	26	8	11	19	103	767	3.3
44	الالمانية	73	29	112	0	276	490	955
15	النيل	4	11	24	3	5	77	0.9
16	النهضة	15	1	22	9	44	121	2.4
77	الدلتا	6	4	12	5	2	29	0.6
18	المصرية للتعليم الإلكتروني	2	2	5	1	9	19	0.4
19	الجامعة العربية المفتوحة	5	2	44	15	1	37	0.7
	الإجمالي العام	775	772	1191	636	2063	5737	100

[11] – الجهازر المركزى، للتعبئة العامة والاحصاء، التعليم العالى فى مصر، (احصاءات – مؤشرات) 2010/2009، إصدار، يوليو 2012، ص ص 159-165.